

اثر رقابة البنك المركزي في نشاط البنوك الإسلامية – دراسة حالة بنك السلام الجزائري-
The Impact of Central Bank Regulations on the Activities of Islamic Banks -A Case Study of Al Salam Bank Algeria

لغور عزالدين^{1*}، سماي علي²

¹ جامعة د. يحيى فارس- المدينة- (الجزائر)، laghrou.azzeddine@univ-medea.dz

² جامعة د. يحيى فارس- المدينة- (الجزائر)، smaiali2006@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2025/01/31

تاريخ القبول: 2024/04/25

تاريخ الاستلام: 2024/01/16

ملخص:

تتأثر أنشطة البنوك الإسلامية بمختلف الأدوات والأساليب التي يضعها البنك المركزي في إطار مهامه الرقابية والإشرافية، باعتبارها أهم القنوات لنقل آثار السياسة النقدية لتحقيق الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية المسطرة، وقد توصلت هذه الدراسة، التي أخذت من بنك السلام الجزائري نموذجاً، إلى أنه بالرغم من خصوصية البنوك الإسلامية، فإن نشاطها التمويلي ضمن نظام مصرفي تقليدي يتأثر سلباً بكل من سعر إعادة الخصم لارتباطه بسعر الفائدة الربوي، وبنسبة الاحتياطي النقدي الإجمالي الذي يؤدي إلى تعطيل الأموال المتاحة للاستثمار لعدم فهم طبيعة حسابات ودائعها الاستثمارية، كما تتأثر سلباً بالسوق المفتوحة لاعتمادها غالباً على سندات الدين العامة والخاصة، أما في إطار نظام مصرفي مزدوج يتعامل معها وفقاً لنظامها الخاص، فلا زالت أعمالها تتأثر سلباً ببعض الأدوات الرقابية الكمية منها والنوعية، لتعارضها مع مقاصد الشريعة الإسلامية، كتأثير الائتمان وتسقيفه، فضلاً عن تأثيرها سلباً في قدرتها على التوسع في تقديم التمويل وتضييع فرص استثمارية وأرباح إضافية مضمونة.

كلمات مفتاحية: كلمات مفتاحية: البنك المركزي; البنوك الإسلامية; رقابة المصرفية; بنك السلام الجزائري.

Abstract:

Islamic banks are subject to the influence of specific tools and methods determined by the Central Bank realizing its regulatory and supervisory tasks. Sampling Alsalam Bank Algeria, this study highlights Islamic Banks possible challenges operating within conventional and mixed banking systems. Within the former, great challenges can be the discount rate that is related to the interest rate, the compulsory reserve ratio which obstacles available funds for investments while misunderstanding the nature of its investment deposits, and the open market policies of public and private debt bonds. Within the latter, which aligns with its particularities, the influence covers various quantitative and qualitative regulatory instruments opposing Islamic law. Credit framing and capping, expanding financing avenues, and missing different investment opportunities with additional guaranteed profits are good examples.

Keywords: Central Bank, Islamic Banks, Banking Supervision, Alsalam Bank Algeria.

مقدمة:

يعتمد البنك المركزي في إطار مهامه الرقابية والإشرافية على العديد من الأدوات والأساليب التي تؤثر في أنشطة البنوك، خاصة ما تعلق بتعبئة المدخرات وتقديم الائتمان، فدور البنك المركزي في هذا الإطار يعد إجراء وقائي لتجنب انزلاق البنوك نحو اعتماد ممارسات مصرفية غير سليمة قد تعرض النظام المصرفي للانهيار، كما أن وظيفته كسلطة نقدية مسئولة عن تنظيم المعروض النقدي المرتبط بالعديد من الظواهر الاقتصادية، يدعو إلى رقابة وتوجيه نشاط الجهاز المصرفي. في هذا الخضم يعمل بنك السلام الجزائر، كأحد البنوك الإسلامية، منذ اعتماده كبنك خاص في سبتمبر سنة 2008، للتأقلم مع التطورات التشريعية والتنظيمية الصادرة عن السلطات الرقابية والإشرافية لبنك الجزائر.

الباحثان من خلال هذه الورقة البحثية إلى دراسة مدى تأثير النشاط التمويلي لبنك السلام الجزائر، بصفته بنك إسلامي، بالأدوات الرقابية الكمية والنوعية والمباشرة، بعد تبني النظام 02/18 المؤرخ في 4 نوفمبر 2018م والصادر عن بنك الجزائر (**الجريدة الرسمية، 2018، عدد 73**)، ليعوضه النظام 02/20 المتعلق بالصيرفة الإسلامية والمؤرخ في 15 مارس 2020م.

إشكالية الدراسة: يستخدم البنك المركزي لبلوغ أهدافه الرقابية مجموعة من الوسائل والأساليب التي تؤثر في نشاط البنوك، من هنا يطرح السؤال الرئيسي للمشكلة المدروسة كمايلي: **ما مدى تأثير النشاط التمويلي للبنوك الإسلامية بالأدوات والأساليب الرقابية التي يستخدمها البنك المركزي ؟**

فرضية الدراسة: مما تقدم تسعى هذه الدراسة إلى إثبات صحة الفرضية التالية: " يتأثر نشاط التمويل في البنك الإسلامي العامل في إطار نظام مصرفي تقليدي أو نظام مصرفي مزدوج، سلبا ببعض الأدوات والأساليب الرقابية الكمية والنوعية المعتمدة من طرف البنك المركزي، ويتأثر إيجابا بالأدوات والأساليب الرقابية المباشرة".

الدراسة: تكمن أهمية هذه الدراسة في بيان مدى تأثير النشاط التمويلي للبنوك الإسلامية برقابة البنك المركزي سواء في إطار نظام مصرفي تقليدي أو في إطار نظام مصرفي مزدوج، وهو ما قد يساعد على فهم العلاقة الرقابية بين الطرفين، وصولا إلى إيجاد أهم صيغ التفاهم بينهما، خاصة وأن معظم الدول النامية، ومنها الجزائر، بدأت في التحول من نظام مصرفي تقليدي إلى نظام مصرفي مزدوج.

منهجية البحث: بغية إثبات فرضية الدراسة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي في تقديم المفاهيم المتعلقة بالرقابة المصرفية وأدواتها وأساليبها، وعلى المنهج التحليلي والمقارن للوصول إلى معرفة مدى تباين أثر تلك الأدوات والأساليب الرقابية في النشاط التمويلي للبنوك الإسلامية العاملة في إطار كل من النظامين المصرفيين التقليدي والمزدوج.

محاور الدراسة: للوصول إلى إثبات صحة أو نفي الفرضية تم تقسيم الدراسة إلى خمسة محاور وهي:

- المحور الأول:** الإطار النظري والمفاهيم الأساسية لرقابة البنك المركزي على الجهاز المصرفي.
- المحور الثاني:** رقابة البنك المركزي لنشاط البنك الإسلامي في إطار نظام مصرفي تقليدي.
- المحور الثالث:** رقابة البنك المركزي لنشاط البنك الإسلامي في إطار نظام مصرفي مزدوج.
- المحور الرابع:** دراسة تطبيقية لأثر رقابة بنك الجزائر في نشاط بنك السلام الجزائر.
- المحور الخامس:** النتائج والمقترحات.

المحور الأول: الإطار النظري والمفاهيم الأساسية لرقابة البنك المركزي على الجهاز المصرفي.

أولا. مفهوم رقابة البنك المركزي على الجهاز المصرفي.
ظهرت عدة تعريفات للرقابة المصرفية منها مايلي:

✓ هي الإشراف والفحص والمراجعة من جانب سلطة أعلى لها الحق في التعرف على كيفية سير العمل داخل الوحدة، وللتأكد من مدى تحقيق المشروع لأهدافه بكفاية، وتحسين معدلات الأداء، والكشف عن المخالفات والانحرافات، وبحث الأسباب التي أدت إلى حدوثها، واقتراح وسائل علاجها لتفادي تكرارها مستقبلاً" (عوف الكفراوي، 1983، ص17).

✓ "مجموعة القواعد والنظم التي تحكم وتقيّد أعمال وعمليات المنظمات المصرفية وتنظم المهنة، لتحقيق الاستقرار النقدي مع أفضل معدلات للنمو الاقتصادي، وحرصاً على سلامة مراكزها المالية وصولاً إلى جهاز مصرفي سليم قادر على المساهمة في تمويل التنمية الاقتصادية وأخيراً حماية لمصالح المدخرين والمستثمرين والمساهمين والمحافظة على حقوقهم" (صلاح الدين محمد أمين الإمام، وصادق راشد الشمري، 2011، ص358).

يمكن القول أن الرقابة المصرفية هي إحدى الوظائف الهامة التي تسهر السلطة النقدية (البنك المركزي غالباً) على تنفيذها والإشراف عليها، بالاستناد إلى مجموعة القواعد والنظم التي تنظم النشاط المصرفي وتحافظ على صلاية الجهاز المصرفي وتكفل حماية المودعين والمساهمين، وفق المعايير الدولية للإشراف المصرفي، بما يحقق الاستقرار النقدي والنمو الاقتصادي.

ثانياً. أهمية وأهداف رقابة البنك المركزي على الجهاز المصرفي.

يلخص الجدول الموالي أهمية الرقابة على الجهاز المصرفي وأهم الأهداف التي يسعى البنك المركزي كسلطة رقابية لتحقيقها.

جدول (01-01) : أهمية وأهداف رقابة البنك المركزي على الجهاز المصرفي

1. أهمية رقابة البنك المركزي على الجهاز المصرفي	
من الجانب التنظيمي	من الجانب النقدي
أ. بناء نظام مصرفي صلب وكفء، يحقق نمو حقيقي يرفع من مستوى الناتج الداخلي الإجمالي.	أ. تحقيق الاستقرار النقدي، والمحافظة على قيمة العملة، تجنباً للضغط التضخم (الشرقاوي، 2000، ص118).
ب. تعزيز دور البنوك في تمويل مشاريع الاقتصاديات والاجتماعية، من خلال تعبئة المدخرات وتوجيهها إلى النشاطات الاستثمارية ذات الجدوى ضمن أهداف السياسة الاقتصادية العامة.	ب. تعزيز الثقة بالنظام المصرفي بتوفير السيولة الكافية لتلبية طلبات السحب الفوري للمودعين والمقترضين.
ج. الوقاية من الأزمات المالية التي قد تتعرض لها البنوك نتيجة ارتباط أعمالها بمختلف الأخطار.	ج. التحكم في الأموال المتاحة وتوجيهها إلى القطاعات المستهدفة بالتنمية، لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة.
د. المحافظة على حقوق المساهمين، وتوفير الحماية والأمان للأموال المودعة في البنوك وضمانها.	د. ضبط التوسع الائتماني والتحكم في حجم الكتلة النقدية المتداولة، بكبح قدرة البنوك على إنشاء نفوذ وودائع.
هـ. المحافظة على نزاهة وسلامة نظام المدفوعات، وضمان تقديم خدمات مصرفية متطورة.	هـ. المحافظة على صلاية القطاع المصرفي، بالرفع من ملاءته وسيولته.
2. أهداف رقابة البنك المركزي على الجهاز المصرفي	
أ. دعم استقرار الجهاز المصرفي والعمل على تعزيز الثقة به، وحماية حقوق المودعين والدائنين بالحد من المخاطر.	
ب. توفير الحماية والضمان للأموال المودعة لدى البنوك.	

ج. توفير الأموال اللازمة لتمويل استثمارات ومشاريع التنمية الاقتصادية.
د. مراقبة استثمارات البنوك والحد من المخاطر التي قد تتعرض لها.
هـ. التأكد من سلامة ودقة عمليات البنوك وصحة قيدها، مع ضمان سلامتها وجودتها.
و. التأكد من مدى التزام البنوك بالقوانين والقواعد والنظم المحاسبية والتعليمات الصادرة.
ز. منع التركيز الائتماني بأيدي فئة قليلة من المستثمرين، وفي أنشطة استثمارية محددة (صلاح الدين السيسي، 2010، ص309).
ح. تقييم كفاءة أداء البنوك في مراقبة وتحسين تسيير المخاطر المتعلقة بأنشطتها، وطرق مكافحتها.

المصدر: من إعداد الباحثين.

المحور الثاني: رقابة البنك المركزي لنشاط البنك الإسلامي في إطار نظام مصرفي تقليدي.

أولاً. استجابة البنوك الإسلامية لرقابة البنك المركزي في إطار نظام مصرفي تقليدي.

تمثل البنوك الإسلامية غيرها من البنوك العاملة لمختلف القوانين والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي بصفته سلطة نقدية، لكن قد تتعارض أنشطتها مع الوسائل والأساليب الكمية والكيفية التي تستند إلى سعر الفائدة كوسيلة محورية، لتعارضها مع مبادئ الشريعة الإسلامية التي تعتبر سعر الفائدة هو الربا المحرم شرعاً، كما قد تتوافق مع أدوات وأساليب رقابية أخرى لا تتعارض مع الضوابط الشرعية التي تحكم أعمال البنوك الإسلامية، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (01-02) : مدى استجابة البنوك الإسلامية لمختلف الأدوات والأساليب الرقابية.

أدوات وأساليب لا تتوافق مع الضوابط الشرعية	أدوات وأساليب تتوافق مع الضوابط الشرعية
أ. أسعار الفائدة. ب. سعر إعادة الخصم. ج. عمليات السوق المفتوحة.	أ. الاحتياطي النقدي القانوني (الإجباري). ب. تأطير وتسقيف حجم الائتمان شرط عدم ارتباطه بسعر الفائدة. ج. هامش الضمان المطلوب. د. نسبة السيولة القانونية. هـ. الرقابة والتفتيش المباشر (التفتيش المباشر، الإقناع الأدبي، التعليمات المباشرة).

المصدر: من إعداد الباحثين.

تواجه البنوك الإسلامية العديد من التحديات والصعوبات لأجل التأقلم مع طبيعة النظام المصرفي التقليدي القائم على أسس ومبادئ الصيرفة التقليدية، التي تعتبر سعر الفائدة المسبق وعلاقة الدائنية بالمديونية أهم معياران للعلاقة التي تنظم النشاط المصرفي (عبد الحليم عمار غربي، 2013، ص501)، ومن أهم هذه التحديات نجد:

أ. عدم تكافؤ المنافسة مع البنوك التقليدية العاملة، لوجود هذه الأخيرة في بيئتها الطبيعية.

ب. القوانين والتشريعات المنظمة للعمل المصرفي التقليدي القائم على سعر الفائدة والقروض الربوية، أين تواجه البنوك الإسلامية مفاضلة بين الالتزام التام بالشريعة الإسلامية وبين الممارسات المصرفية التقليدية القائمة (حمزة الحاج شوادير، 2014، ص271).

ج. تأثيرات الرقابة النقدية التي يطبقها البنك المركزي من خلال مختلف الأدوات والأساليب النقدية للتحكم في النشاط المصرفي، وتوجيهه لخدمة أهداف السياسة النقدية والخطة الاقتصادية العامة.

1. دور العمليات والخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية في التوسع النقدي.

لا ينتج عن عمليات البنوك الإسلامية التمويلية أي توسع نقدي (عائشة الشرفاوي، 2000، ص141)، وذلك لأن:

- أ. البنك الإسلامي لا يتيح عمليات السحب على المكشوف للحسابات الجارية.
- ب. طبيعة حسابات التوفير والاستثمار في البنك الإسلامي، فهي رؤوس أموال تبحث عن عوائد وأرباح من خلال الاستثمار عن طريق عقود المشاركة والمضاربة المتعلقة بعمليات إنتاجية حقيقية.
- ج. يرتبط التوسع النقدي بحجم الودائع تحت الطلب، وبما أنها في البنك الإسلامي تمثل جزءا بسيطا من إجمالي ودائعه وودائع القطاع المصرفي، فإن قدرته على إنشاء النقود تكون منخفضة.

2. مدى تأثير أعمال البنوك الإسلامية بأدوات وأساليب الرقابة الكمية والنوعية للبنك المركزي.

1.2 أثر أدوات وأساليب الرقابة الكمية في أعمال البنوك التقليدية والإسلامية
يعكس الجدولان (02-02) و(03-02) مدى تأثير بعض الأدوات والأساليب الرقابية الكمية نشاط البنوك العاملة.

جدول (02-02): أثر الأدوات والأساليب الرقابية الكمية في نشاط البنوك التقليدية

الأداة والأسلوب				الآلية				الأثر في نشاط البنك التقليدي			
								الودائع	الانتماء	السيولة	الربحية
نسبة الاحتياطي القانوني الإجمالي (تفرض على مختلف الودائع)				رفع النسبة				انخفاض	انخفاض	انخفاض	انخفاض
				خفض النسبة				ارتفاع	ارتفاع	ارتفاع	ارتفاع
سعر إعادة الخصم للأوراق المالية والتجارية التي تقدمها البنوك للملجأ الأخير للإقراض. (إعادة التمويل)				رفع السعر				انخفاض	انخفاض	انخفاض	انخفاض
				خفض السعر				ارتفاع	ارتفاع	ارتفاع	ارتفاع
عمليات السوق المفتوحة تدخل البنك المركزي مشتريا أو بائعا للسندات العمومية والخاصة والأوراق التجارية والعملات الأجنبية والذهب بحسب حالة النشاط الاقتصادي (جمال بن دعاس، 2008، ص171).				شراء برفع سعر الفائدة				ارتفاع	ارتفاع	ارتفاع	ارتفاع
				بيع بخفض سعر الفائدة				انخفاض	انخفاض	انخفاض	انخفاض

المصدر: من إعداد الباحثين.

جدول (03-02): أثر الأدوات والأساليب الرقابية الكمية في نشاط البنوك الإسلامية

الأداة والأسلوب				الآلية				الأثر في نشاط البنك الإسلامي			
								الودائع	الانتماء	السيولة	الربحية
نسبة الاحتياطي القانوني				رفع النسبة				تأثير سلبي	تأثير سلبي	انخفاض	انخفاض

الإجباري (تفرض على مختلف الودائع)		على ودائع الاستثمار	توظيفات الأموال		
خفض النسبة	تأثير سلبي على ودائع الاستثمار	تأثير سلبي على توظيف الأموال بصيغ إسلامية	انخفاض	انخفاض	
رفع السعر	عدم التأثير	عدم التأثير لعدم خصم الأوراق	عدم التأثير	عدم التأثير	سعر إعادة الخصم للأوراق المالية والتجارية التي تقدمها البنوك للملجأ الأخير للإقراض. (إعادة التمويل)
خفض السعر	عدم التأثير	عدم التأثير لعدم خصم الأوراق	عدم التأثير	عدم التأثير	
شراء برفع سعر الفائدة	عدم التأثير	عدم التأثير لعدم تعامل البنك بالسندات لاقتترانها بأسعار الفائدة.	عدم التأثير	عدم التأثير	عمليات السوق المفتوحة تدخل البنك المركزي مشتريا أو بائعا للسندات العمومية والأوراق التجارية والعملات الأجنبية والذهب حسب حالة النشاط الاقتصادي (جمال بن دعاس، 2008، ص171)
بيع بخفض سعر الفائدة	عدم التأثير	عدم التأثير لعدم تعامل البنك بالسندات لاقتترانها بأسعار الفائدة.	عدم التأثير	عدم التأثير	

المصدر: من إعداد الباحثين.

2.2 أثر أدوات وأساليب الرقابة النوعية في أعمال البنوك التقليدية والإسلامية

يعكس الجدولان (04-02) و(05-02) مدى تأثير بعض الأدوات والأساليب الرقابية النوعية التي يستخدمها البنك المركزي في نشاط البنوك العاملة التقليدية والبنوك الإسلامية.

جدول (04-02): اثر الأدوات والأساليب الرقابية النوعية في نشاط البنوك التقليدية.

الأداة والأسلوب	الآلية	الأثر في نشاط البنك التقليدي			
		الودائع	الائتمان	السيولة	الربحية
تحديد أسعار الفائدة	رفع الأسعار	ارتفاع	انخفاض	ارتفاع	انخفاض
	خفض الأسعار	انخفاض	ارتفاع	انخفاض	ارتفاع
تأطير الائتمان والسقوف الائتمانية	تحديد سقف القروض الممنوحة لقطاعات إنتاجية وفق إستراتيجية وطنية عامة	تأثير سلبي	تأثير سلبي، سريع	تأثير سلبي	انخفاض
انتقاء القروض وتوجيهها	-أسعار الفائدة -سعر إعادة الخصم	تأثير مباشر/زيادة/انخفاض	تأثير مباشر/زيادة/انخفاض	تأثير مباشر/زيادة/انخفاض	زيادة/انخفاض
	- أدوات أخرى لا تعتمد سعر الفائدة (وضع سقوف ائتمانية، تغيير الهوامش النقدية ضمانات رهن عقاري....	تأثير مباشر/بالزيادة أو الانخفاض	تأثير مباشر/بالزيادة أو الانخفاض	تأثير مباشر/بالزيادة أو الانخفاض	ارتفاع/انخفاض

هامش الضمان المطلوب	-رفع الهامش	عدم التأثير	ارتفاع	عدم التأثير	ارتفاع
	-خفض الهامش	عدم التأثير	انخفاض	عدم التأثير	انخفاض
نسبة السيولة المطلوبة	رفع النسبة	انخفاض	انخفاض	ارتفاع	انخفاض
	خفض النسبة	ارتفاع	ارتفاع	انخفاض	ارتفاع

المصدر: من إعداد الباحثين.

جدول (02-05): اثر الأدوات والأساليب الرقابية النوعية في نشاط البنوك الإسلامية.

الأداة والأسلوب	الآلية	الأثر في نشاط البنك الإسلامي			
		الودائع	الائتمان	السيولة	الربحية
تحديد أسعار الفائدة	رفع الأسعار	عدم التأثير	عدم التأثير	عدم التأثير	عدم التأثير
	خفض الأسعار	عدم التأثير	عدم التأثير	عدم التأثير	عدم التأثير
تأطير الائتمان وتسقيفه	تحديد سقف القروض الممنوحة لقطاعات إنتاجية وفق إستراتيجية وطنية عامة	تأثير سلبي	تأثير سلبي،	تأثير سلبي	انخفاض
انتقاء القروض وتوجيهها	-أسعار الفائدة -سعر إعادة الخصم	تأثير مباشر زيادة/ انخفاض	تأثير مباشر زيادة/ انخفاض	تأثير مباشر زيادة/ انخفاض	زيادة/ انخفاض
	- أدوات أخرى لا تعتمد سعر الفائدة (وضع سقف ائتمانية، تغيير الهوامش النقدية ضمانات رهن عقاري..	تأثير مباشر بالزيادة أو الانخفاض	تأثير مباشر بالزيادة أو الانخفاض	تأثير مباشر بالزيادة أو الانخفاض	ارتفاع/ انخفاض
هامش الضمان المطلوب	-رفع الهامش	عدم التأثير	ارتفاع	عدم التأثير	ارتفاع
	-خفض الهامش	عدم التأثير	انخفاض	عدم التأثير	انخفاض
نسبة السيولة المطلوبة	رفع النسبة	انخفاض	انخفاض	ارتفاع	انخفاض
	خفض النسبة	ارتفاع	ارتفاع	انخفاض	ارتفاع

المصدر: من إعداد الباحثين.

3. مدى تأثر أعمال البنوك الإسلامية بأدوات وأساليب الرقابة والتفتيش المباشرة للبنك المركزي التقليدي.

الأداة والأسلوب	الأثر في نشاط البنك الإسلامي
-----------------	------------------------------

التفتيش والتدقيق المباشر	تأثير هذه الأداة يرتبط بمدى مراعاة نماذج الكشف الدورية والمعلومات الواردة بها لخصوصية نشاط وعمل البنك الإسلامي ومدى مراعاتها للمعايير الشرعية.
التأثير والإقناع الأدبي	تتجاوز البنوك الإسلامية مع هذه الأداة بعكس البنوك التقليدية التي قد تفضل هدف الربح الذي أنشأت من أجله على التجاوب مع طلبات البنك المركزي فتصبح أداة الإقناع الأدبي غير مجدية خاصة ما تعلق بقدرة البنوك على التوسع في توليد النقود (زياد سليم رمضان، محفوظ جودة، 2003، ص190)، في حين أن البنوك الإسلامية كما تهدف إلى تحقيق الربح من أجل الاستمرار تهدف في نفس الوقت إلى الدفع بعجلة التنمية إلى أبعد حدودها تحقيقاً لمقاصد الشرع الحنيف، وهو ما يجعلها تتأثر إيجاباً بتوجيهات البنك المركزي فتجعل من أداة الإقناع الأدبي أداة فعالة في تحقيق الأهداف المشتركة بين البنك المركزي والبنك الإسلامي.
التعليمات المباشرة	ذات فعالية كبيرة في التأثير على نشاط البنك الإسلامي، نظراً للطبيعة الخاصة لهذا الأخير والرامية إلى العمل مع السلطة النقدية لتقديم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة.

تعد الأدوات المباشرة مقبولة عموماً في نشاط البنك الإسلامي، باستثناء تلك المرتبطة بسعر الفائدة (جمال بن دعاس، 2008، ص272) ومن بين هذه الأدوات نجد:

جدول (04-02): اثر الأدوات الرقابية المباشرة في نشاط البنوك الإسلامية

المصدر: من إعداد الباحثين.

ثانياً. رقابة البنك المركزي على تعبئة الودائع وتقديم الائتمان في البنوك الإسلامية

1. تأثير رقابة البنك المركزي في تعبئة الودائع في البنك الإسلامي.

تمثل الودائع (مختلف الحسابات المصرفية) أهم مصادر الأموال في البنك الإسلامي، وهي تختلف في طبيعتها عن الودائع في البنوك التقليدية الأخرى (ما عدا الحسابات الجارية وجزء من حسابات التوفير)، لذلك فهي تتأثر برقابة البنك المركزي، خاصة ما تعلق بنسب الاحتياطي الإجباري الذي يحسب وفق العلاقة التالية:

نسبة	النقد لدى البنك المركزي الاحتياطي	القانوني =
100 x —		
الودائع وما في حكمها من التزامات		
ملاحظة: يجب أن لا يقل الحساب الجاري للبنك لدى البنك المركزي عن المبلغ الناتج عن احتساب الاحتياطي القانوني.		

2. تأثير رقابة البنك المركزي في نشاط الائتمان في البنك الإسلامي.

يسعى البنك المركزي إلى تنظيم النشاط الائتماني المصرفي ومراقبته، وتعمل البنوك الإسلامية على التأقلم مع مختلف الأدوات والوسائل الرقابية التي يستخدمها البنك المركزي التقليدي للتحكم في مقدرتها على القيام بعمليات ائتمانية ووضع حدود لتلك المقدرة (شهاب احمد سعيد العززي، 2012، ص85)، غير أن توليد الائتمان في البنوك الإسلامية يرتبط بزيادة الإنتاج الحقيقي، وينتج عن ذلك زيادة في العرض النقدي بشكل يتوافق مع النشاط الاقتصادي، فمجموعة الصيغ التي تعتمد البنوك الإسلامية في عملياتها التمويلية والاستثمارية ترتبط بنشاط حقيقي.

ثالثاً. رقابة البنك المركزي على سيولة وربحية البنوك الإسلامية.

1. تأثير رقابة البنك المركزي في سيولة البنك الإسلامي

يعمل البنك المركزي على التحكم في سيولة النظام المصرفي، مستخدماً مجموعة من الأساليب والأدوات الكمية والكيفية بهدف الحد من التوسع الائتماني وزيادة العرض النقدي، فيعطل جزء من

السيولة المتاحة للبنوك بما فيها البنوك الإسلامية، لتعزيز قدرتها على الوفاء بطلبات عملائها من المودعين والمقترضين وتقوية ثقتهم في النظام المصرفي (إبراهيم الكراسنة، 2010، ص4) فيجبرها على تشكيل نسبة السيولة القانونية (المطلوبة) والتي تحسب وفق إحدى العلاقتين التاليتين:

نقدية وذهب في خزائن البنك + ارصدة لدى البنك المركزي والبنوك الأخرى
+ أوراق تجارية ومالية واستثمارية قصيرة الأجل + أدون الخزينة

■ نسبة السيولة
القانونية =

100 x

إجمالي الودائع بالعملة المحلية + المبالغ المقرضة من البنك المركزي + مستحقات البنوك
صكوك وخطابات الضمان وحوالات مستحقة الدفع

وتسمى هذه النسبة أيضا بمعدل السيولة ويحسب كما يلي (سليمان ناصر، 2006، ص135):

■ إجمالي النقدية المتاحة + قروض قابله للاسترجاع قصيرة الاجل

■ معدل السيولة =

100 x

إجمالي الودائع وما في حكمها

2. تأثير رقابة البنك المركزي في ربحية البنك الإسلامي

يقوم البنك المركزي ودون مراعاة لطبيعة عمل البنك الإسلامي بتحديد نسبة من مختلف ودائعه في حساب الاحتياطي النقدي القانوني كما يفرض عليه تشكيل نسبة سيولة محددة من أصوله السائلة وشبه السائلة لتغطية التزاماته، فيضيع عليه فرص استثمار تلك المبالغ والحصول على عوائد إضافية، مما يؤثر في معدل أرباح البنك، حيث سيضطر إلى مكافأة مجمل حسابات الاستثمار (عند توزيع الأرباح). إن فرض البنك المركزي رقابته على كامل النشاط المصرفي للبنوك العاملة بما فيها البنوك الإسلامية، وفق مبدأ الفائدة الذي تتمحور حوله فعالية معظم الأدوات والأساليب الرقابية، خاصة الكمية منها كسعر الفائدة، معدل إعادة الخصم، السوق المفتوحة، أو بعض الأدوات والأساليب النوعية في حالة ارتباطها بطرق غير مباشرة بسعر الفائدة، كتأثير الائتمان وتسقيف حجمه، يؤدي إلى تفويت الفرص على البنك الإسلامي في تحقيق مكاسب وأرباح مؤكدة.

المحور الثالث: رقابة البنك المركزي في نشاط البنك الإسلامي في إطار نظام مصرفي مزدوج

أولاً. استجابة البنوك الإسلامية لرقابة البنك المركزي في إطار نظام مصرفي مزدوج

تعمل البنوك الإسلامية على التأقلم مع العمل المصرفي داخل بيئة مصرفية تزوج بين نظام تقليدي وآخر يتعامل معها وفقاً لنظامها الخاص، أين سنّت بعض الدول بموجب ذلك قوانين خاصة بتأسيس بنوك إسلامية (سليمان ناصر، 2006، ص232)، وفي أحيان أخرى لجأت إلى تأسيسها عن طريق مراسيم أو نظم، كما لجأت في بعض الأحيان إلى اعتماد معاملات مصرفية وفق أحكام الشريعة الإسلامية من خلال ما يعرف بنظام الشبايك الإسلامية داخل البنك التقليدي.

1. مدى تأثير أعمال البنوك الإسلامية بأدوات وأساليب الرقابة الكمية للبنك المركزي في إطار نظام مصرفي مزدوج.

يتأثر نشاط البنوك الإسلامية بطبيعة الأدوات الرقابية الكمية التي يستخدمها البنك المركزي لتنظيم وتوجيه نشاطها، خاصة تلك التي يستهدف بها التأثير في نشاط قبول الودائع ومنح الائتمان، منها:

أ. **تحديد نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي:** تخضع البنوك الإسلامية في بعض الدول التي تعتمد نظام مصرفي مزدوج إلى إلزامية تشكيل نفس نسبة الاحتياطي النقدي القانوني، التي يفرضها البنك المركزي على البنوك العاملة الأخرى، غير أن البنك المركزي لا يستخدم هذا الاحتياطي على أساس سعر الفائدة (حسن ثابت فرحان، 1997، ص121)، كما أنه لا يراعي طبيعة الوديعة الاستثمارية في البنك الإسلامي، والتي من أجلها وجب تخفيض تلك النسبة المفروضة على مجمل الودائع باستثناء الودائع تحت الطلب التي يجب تغطيتها بالكامل، حيث لا يزال يُفرض على البنوك الإسلامية تغطية نسبة محددة من الودائع لأجل (حسابات استثمارية وادخارية) ضمن نسبة الاحتياطي النقدي القانوني (إسماعيل إبراهيم الطراد، 2010)، وفي الدول الأخرى التي تعتمد أيضا نظاما مصرفيا مزدوجا نجدها غير ملزمة بنفس الاحتياطي الإلزامي المفروض على البنوك الأخرى (سليمان ناصر، 2006، ص238)، ويرجع ذلك إلى تباين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لتلك الدول (عائشة الشرقاوي، 2000، ص118)، فبغرض حماية المودعين أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة، يفرض على البنوك الإسلامية تشكيل نسبة الاحتياطي القانوني، في حين تُعفى من تشكيل هذا الاحتياطي بالنسبة لحسابات الاستثمار المقيدة، وبالرغم من ذلك فإن هذا الإجراء يؤثر سلبا على البنك الإسلامي وأصحاب الودائع الاستثمارية المطلقة بتضييع فرص استثمارية وأرباح إضافية.

ب. **تحديد نسبة السيولة القانونية (معامل السيولة):** تفرض بعض البنوك المركزية على البنوك الإسلامية التقيد بنفس نسبة السيولة المطبقة على البنوك التقليدية العاملة إلى جنبها في إطار نظام مصرفي مزدوج، كما أن مكونات هذه النسبة تبقى نفسها بالنسبة لكامل البنوك العاملة (لطف محمد عبد الله السرحي، 2002)، أما في بعض الدول فإن شروط تنظيم السيولة من معايير أو نسب فإنها تتميز بالمرونة مقارنة بمثيلاتها في الدول الأخرى (عائشة الشرقاوي، 2000، ص128)، لكن بالرغم من مرونتها نجدها لم تراعي طبيعة حسابات الاستثمار، فاعتبرتها دينا على البنك الإسلامي وجب تغطيته، وهو ما يبقى على جزء من الأموال المتاحة معطلة دون استثمارها، فتتخفص تبعا لذلك مردوديتها.

ج. **عمليات السوق المفتوحة:** في نظام مصرفي مزدوج يعتمد البنك المركزي عند تطبيق هذه الأداة على شراء وبيع السندات الحكومية وأذون الخزينة المرتبطة بسعر الفائدة، أما الأدوات المالية الأخرى ومثلها أسهم القطاع الخاص فلا يمكن استخدامها وفق هذا الأسلوب، لفقدانها التأثير المباشر والسريع في حجم السيولة الذي تتيحه السندات الحكومية، لذلك فإن تأثيرها على البنوك الإسلامية يكون معدوما في ظروف غياب سوق تتداول فيها أدوات مالية إسلامية.

د. **كفاية رأس المال:** تخضع هذه العملية لمراجعة ورقابة البنك المركزي، فالبنوك الإسلامية لا تتأثر بزيادة أو تخفيض رأس المال، إلا أنها تتأثر سلبا بالمعايير والضوابط الخاصة بكيفية حساب وتقييم كفاية رأس المال مقارنة بمستوى المخاطر التي تتعرض لها، أي بمكونات رأس المال ومكونات الأصول والأوزان الترجيحية ويرجع ذلك إلى اختلاف طبيعة مصادر أموالها وبخاصة ودائع الاستثمار (محمد محمود المكاوي، 2011، ص163).

ه. **نسبة الودائع إلى رأس المال:** إحدى أدوات الرقابة اللاحقة (عائشة الشرقاوي، 2000، ص128)، التي يعتمد عليها البنك المركزي لرقابة نشاط البنوك، والتحكم في قدرتها على منح الائتمان انطلاقا من

اشتقاق الودائع المتراكمة لديها، فكلما زادت الودائع لديها زادت قدرتها على التوسع في منح الائتمان ومنه زيادة العرض النقدي، ونظرا إلى طبيعة صيغ التمويل في البنوك الإسلامية المرتبطة بالاستثمارات الحقيقية والتي تشكل الودائع الاستثمارية أهم مواردها، فإن تأثيرها على العرض النقدي يكاد يكون معدوما، لذلك فإن رفع هذه النسبة يؤثر في النشاط التمويلي للبنك وعلى المودعين الجدد.

و. **سقوف العملاء إلى حق الملكية:** من الأدوات الرقابية التي يتخذها البنك المركزي لتنظيم وضبط منح الائتمان، ويهدف من خلالها إلى وضع ضوابط للحد من المخاطر التي تصاحب عمليات التمويل ومنح الائتمان لعملاء البنوك، وتستجيب البنوك الإسلامية لذلك بعدم تجاوز الحدود القصوى لتركيز تمويلاتها والمجالات المسموح بتمويلها (سمير الشاهد، 2005، ص 40-42).

2. **مدى تأثير أعمال البنوك الإسلامية بأدوات وأساليب الرقابة النوعية للبنك المركزي في إطار نظام مصرفي مزدوج.**

من بين الأدوات النوعية (الكيفية) التي يستخدمها البنك المركزي لمراقبة نشاط البنوك نجد:

أ. **توجيه العمليات التمويلية والاستثمارية:** تتمتع البنوك الإسلامية بقدرة كبيرة على توجيه العمليات التمويلية وفق مختلف صيغ التمويل إلى الأنشطة المستهدفة، وهو ما يجعل منها شريكا استراتيجيا للبنك المركزي في تفعيل إستراتيجيته لتنفيذ السياسة النقدية والمالية لبلوغ أهداف الخطة الاقتصادية العامة، لذلك فإن عملية توجيه النشاط التمويلي للبنك الإسلامي لا تتعارض مع مقاصد الشريعة الإسلامية (الغريب ناصر، 1997، ص 241).

ب. **تأطير الائتمان والسقوف الائتمانية:** باعتبارها أداة رقابية (كمية ونوعية في آن واحد) تحد من قدرة البنوك على تقديم التمويل، تجد البنوك الإسلامية نفسها مضطرة للاحتفاظ بنسبة كبيرة من الأموال العاطلة في شكل سيولة فائضة تعجز عن توظيفها واستثمارها، فيؤثر سلبا عليها وعلى المودعين لديها، لذلك نجد البنوك الإسلامية ترفض قبول ودائع جديدة لما لذلك من تأثير سلبي في مستوى ربحيتها (جمال أنور محمد حنفي، 1988، ص 42).

3. **مدى تأثير أعمال البنوك الإسلامية بأدوات وأساليب الرقابة المباشرة للبنك المركزي في إطار نظام مصرفي مزدوج.**

يستخدم البنك المركزي إلى جانب الأدوات الرقابية الكمية والكيفية مجموعة من الأدوات والأساليب المباشرة من بينها:

أ. **التفتيش المباشر:** نصت مجمل القوانين الرقابية على حق البنك المركزي كسلطة نقدية في القيام بدوره الرقابي على البنوك العاملة بما فيها البنوك الإسلامية، حيث تخضع هذه الأخيرة داخل النظام المصرفي المزدوج إلى إجراءات الرقابة والتفتيش المباشر، للتأكد من مدى التزامها بالتعليمات والتوجيهات الصادرة إليها، حيث تتجارب البنوك الإسلامية مع البنك المركزي لتفتيش حساباتها ودفاترها من خلال الزيارات الميدانية التي يقوم بها المفتشين، للتأكد من المعلومات المحاسبية والبيانات الإحصائية والتقارير الواردة إلى مصالح البنك المركزي في إطار الرقابة المكتبية.

ب. **الإقناع الأدبي:** أداة يتخذها البنك المركزي لتنظيم ومراقبة أعمال البنوك العاملة بما فيها البنوك الإسلامية، وهي متوافقة تماما مع توجهاتها وأهدافها فلا يوجد لها موانع شرعية، لذلك فإن البنك الإسلامي يتجاوب مع هذه الأداة.

المحور الرابع: دراسة تطبيقية لأثر رقابة بنك الجزائر في نشاط بنك السلام الجزائري.

أولاً. التعريف بمصرف السلام الجزائر:

تأسس بنك السلام الجزائر في 08 جوان سنة 2006، يتبع مجموعة السلام بنك الدولية، يوجد مقرها الرئيسي بالبحرين.

1. الاعتماد: تم اعتماد بنك السلام الجزائر في سبتمبر سنة 2008، كبنك خاص ملتزم بالقوانين الجزائرية يعمل بالساحة المصرفية برأس مال بلغ 7,2 مليار دينار جزائري، والذي بلغ 20 مليار دينار جزائري سنة 2022، ملتزما في ذلك بالنظام 03-18 المؤرخ في 04 نوفمبر 2018 الخاص بالحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية العاملة بالجزائر، كما بلغ عدد فروع المنتشرة عبر التراب الوطني 23 فرعا مع نهاية سنة 2022.

2. النشاط : بدأ بنك السلام مزاولة نشاطه بالساحة المصرفية الجزائرية في 20 أكتوبر سنة 2008، ملتزما بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته، معتمدا إستراتيجية تهدف إلى تحقيق أهداف الخطة الاقتصادية العامة للدولة، وحجز مكانة له ضمن الجهاز المصرفي الجزائري من خلال ما يقدمه من تمويلات واستثمارات لجميع القطاعات العمومية والخاصة إضافة إلى تلبية الحاجات التمويلية للأفراد.

سنة 2018، صدر النظام (رقم 02-18) عن بنك الجزائر والخاص بممارسة العمليات المصرفية وفق الصيرفة التشاركية، والذي ألغي في 15 مارس 2020 بصدر النظام (رقم 02-20)، حيث جاء لتحديد مختلف العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وبيان وتوضيح القواعد المطبقة عليها وشروط الترخيص لها وممارستها من قبل البنوك والمؤسسات المالية العاملة بالساحة المصرفية الجزائرية، أصبح بإمكان بنك السلام الجزائر أيضا تلقي الأموال وتوظيفها دون أن يترتب عنها تحصيل أو دفع فوائد، مع شرط توافرها مع الشريعة الإسلامية من خلال مختلف الصيغ التمويلية الإسلامية المبينة في الشكل التالي:

شكل (01-04): العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية حسب النظام (رقم 02-20).



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك السلام للفترة 2018-2022. تطور نشاط بنك السلام خلال الفترة الممتدة من 2018 إلى 2022، مما سمح له من رفع قدرته على المنافسة داخل الساحة المصرفية، و الجدول التالي يعكس أهم الأرقام المسجلة خلال هذه الفترة.

جدول (01-04) : أهم البيانات المالية لبنك السلام خلال الفترة 2018-2022.

مليار دينار

2022	2021	2020	2019	2018	
20,000	20,000	15,000	15,000	10,000	رأس المال
27,312	27,263	18,900	19,012	17,305	حقوق المساهمين
261,693	237,804	162,626	131,019	110,109	مجموع الأصول
233,962	207,180	133,459	96,190	82,322	الأصول السائلة
202,044	200,386	124,437	96,283	80,19	الخصوم قصيرة الأجل
63,80	67,70	48,39	20,06	22,57	نقدية وشبه نقدية لدى البنك المركزي
4,393	3,389	3,069	4,007	2,418	النتيجة الصافية

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات وتقارير بنك السلام للفترة 2022-2018.

تبين أرقام الجدول (04-01) المنحى التصاعدي لمختلف البيانات المالية لبنك السلام خلال كامل فترة الدراسة، والتي شهدت ارتفاعاً في رأس مال البنك بانتقاله من 10 م.د خلال سنة 2018 إلى 15 م.د بداية من سنة 2019 ليلبلغ 20 م.د سنة 2021، كما شهد إجمالي أصوله تطوراً إيجابياً بلغ أكثر من 261 م.د مع نهاية سنة 2022 بعد أن كان في حدود 110 م.د سنة 2018، بالنسبة لقيم الأصول السائلة فقد حققت مبالغ معتبرة غطت مجمل الخصوم القصيرة الأجل خلال كامل المدة المدروسة، أما النقدية لدى البنك المركزي فقد حقق بنك السلام رصيدا دائما ومتزايدا خلال الثلاث سنوات الأخيرة من فترة الدراسة بعد أن عرف هذا الرصيد انخفاضا سنة 2019 والتي حقق خلالها البنك نتيجة صافية بلغت أكثر من 4 م.د، لتتراجع خلال السنتين التاليتين 2020 و2021، ثم تعود لتتغلق سنة 2022 على أكبر مبلغ لها خلال فترة الدراسة بحوالي 4,4 م.د. 1.2 نشاط تعبئة الودائع: يعكس الجدول الموالي نشاط جمع وتعبئة الودائع في بنك السلام خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2018 و2022م، أي قبل وبعد صدور النظام (رقم 02-20).

جدول (04-02): تطور حجم الودائع في بنك السلام الجزائر نسبة لهيكل ودائع الجهاز المصرفي للفترة 2022-2018

مليار دينار

السنوات		2018		2019		2020		2021		2022	
		إجمالي الودائع	و.ت. الطلب	إجمالي الودائع	و.ت. الطلب	إجمالي الودائع	و.ت. الطلب	إجمالي الودائع	و.ت. الطلب	إجمالي الودائع	و.ت. الطلب
بنك السلام	ودائع	70,6	20,9	84,7	22,7	110,5	31,6	150,8	49,5	154,1	65,2
	سندات استثمار	14,8		19,1		22,8		47,7		62,6	
	البنوك الخاصة	1.503,0		1.562,2		1.644,5		1.921,9		1.960,8	
	البنوك العمومية	9.419,7		9.077,5		9.111,6		10.563,0		12.569,6	
القطاع المصرفي		10.922,7	4.880,5	10.639,7	4.313,1	10.756,1	4.159,1	12.484,9	5.216,3	14.530,4	6.216,7

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك السلام للفترة 2022-2018.
نلاحظ من خلال الجدول رقم (04-02) مايلي :

- بلغ إجمالي الودائع تحت الطلب في القطاع المصرفي نهاية سنة 2018 حوالي 4.880,5 م.د، ما يعادل نسبة 44,68 % من إجمالي ودائع القطاع ، ليغلق على نسبة 42,78 % سنة 2022 أي 6.216,7 م.د. في حين انتقل حجم إجمالي ودائعه من 10.922,7 م.د نهاية سنة 2018 إلى 14.530,4 م.د سنة 2022، بعد أن شهد انخفاض خلال سنتي 2019، 2020، ليرتفع خلال سنتي 2021 و 2022 على التوالي، ويرجع ذلك إلى تذبذب نشاط البنوك العمومية في تعبئة المدخرات.

- زيادة قدرة بنك السلام على تعبئة الودائع بمختلف أنواعها والتي انتقل حجمها من 6,70 م.د إلى 154,1 م.د خلال الفترة المدروسة، حيث سجل حجمها تزايدا من سنة إلى أخرى، والذي فاق الضعف بنهاية سنة 2022، وهو ما يفسر التطور الإيجابي لنشاط بنك السلام في تعبئة المدخرات وزيادة قدرته على توفير الأوعية الادخارية، مع صدور النظام (رقم 20-02)، ومع ذلك تبقى نسبتها ضعيفة مقارنة بهيكل ودائع القطاع وهو ما يبينه الشكل رقم (04-02).

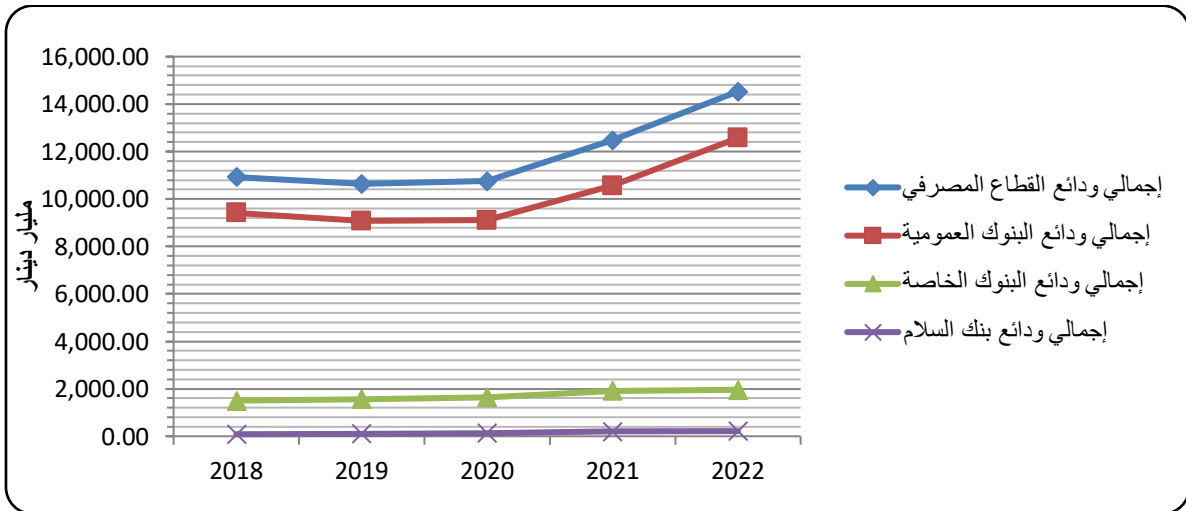
- انتقل مجموع الودائع تحت الطلب في بنك السلام من 20,9 م.د سنة 2018 إلى 65,2 م.د سنة 2022، ما يفسر قدرة البنك على تعبئة هذا النوع من الودائع أيضا، رغم حجمها بقي جد ضعيفا مقارنة بحجمها في القطاع المصرفي.

- إضافة إلى نشاط بنك السلام في تجميع الودائع المختلفة، استطاع تجميع مبالغ معتبرة من خلال حسابات الاستثمار (سندات الاستثمار) التي شهدت هي الأخرى نموا معتبرا خلال كامل الفترة المدروسة، والتي انتقلت من 14,8 م.د سنة 2018 لتبلغ أزيد من 62,6 م.د مع نهاية سنة 2022، مع تسجيل ارتفاع نوعي بداية سنة 2021 أين انتقل حجم الحسابات الاستثمارية من 22,8 م.د سنة 2020 إلى 47,7 م.د سنة 2021 أي مع بداية تطبيق النظام (رقم 20-02).

الحجم السنوي لودائع بنك السلام مقارنة بهيكل ودائع القطاع المصرفي خلال الفترة المدروسة.

شكل (04-02) : تطور حجم إجمالي ودائع بنك السلام في هيكل ودائع القطاع المصرفي للفترة 2018-

2022



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الجدول (04-03).

يُظهر الجدول (04-03) الموالى أن نسبة الودائع تحت الطلب لبنك السلام إلى إجمالي ودائعه بلغت 30,1 % وهي أكبر قيمة لها نهاية سنة 2022، بعد أن عرفت انخفاضا خلال سنة 2019، ليعود منحها للصعود بداية سنة 2020. إن عدم تجاوز هذه النسبة 40% يبين مدى التزام بنك السلام بتعليمات بنك الجزائر. (حياة نجار 2013/2014، ص 296).

جدول (04-03) : تطور نسب الودائع تحت الطلب لبنك السلام في هيكل ودائع الجهاز المصرفي 2022-2018.

السنوات	2018	2019	2020	2021	2022
نسبة (و.ت.ط) إجمالي الودائع في بنك السلام) %	23,4	21,9	23,7	24,9	30,1
نسبة (و.ت.الطلب) إجمالي ودائع البنوك الخاصة) %	1,40	1,45	1,92	2,57	3,33
نسبة (و.ت.الطلب) إجمالي ودائع البنوك العمومية) %	0,22	0,25	0,35	0,47	0,52
نسبة (و.ت.الطلب) إجمالي ودائع.ت.ط.القطاع المصرفي) %	0,43	0,53	0,76	0,95	1,05
نسبة (و.ت.الطلب) إجمالي ودائع القطاع المصرفي) %	0,19	0,21	0,29	0,40	0,45

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك السلام للفترة 2018-2022.

كما نلاحظ من خلال الجدول رقم (04-03) أنه بنهاية سنة 2022 بلغت:

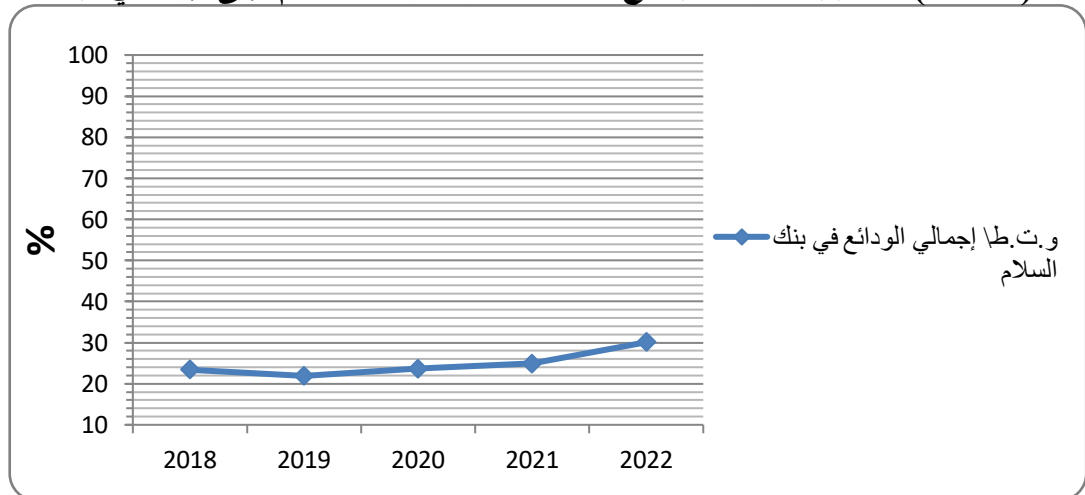
- نسبة الودائع تحت الطلب لبنك السلام إلى إجمالي ودائع البنوك الخاصة خلال فترة الدراسة 33,3 % كأكبر نسبة لها.

- نسبة الودائع تحت الطلب لبنك السلام إلى إجمالي ودائع البنوك العمومية خلال فترة الدراسة 52,0 % كأكبر نسبة لها.

- نسبة الودائع تحت الطلب لبنك السلام إلى إجمالي ودائع القطاع المصرفي خلال فترة الدراسة 0,45 % كأكبر نسبة لها.

انتقلت نسبة الودائع تحت الطلب في بنك السلام إلى مجموع الودائع تحت الطلب في القطاع المصرفي من 0,43 % سنة 2018 إلى 1,05 % وهي أكبر نسبة حققها البنك خلال فترة الدراسة مع نهاية 2022، ومنه يمكن القول أن الودائع تحت الطلب في بنك السلام تمثل جزءا بسيطا من الودائع تحت الطلب في القطاع المصرفي.

شكل (04-02): تطور نسبة الودائع تحت الطلب لبنك السلام إلى إجمالي ودائعه 2018-2022.



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الجدول (04-03).

جدول (04-04): تطور حجم الاحتياطي الإجباري لبنك السلام في القطاع المصرفي للفترة 2018-2022.

مليار دينار

السنوات	2018	2019	2020	2021	2022
متوسط نسبة الاحتياطي	10%	12%	6%	2%	2%

الإجمالي					
الاحتياطي الإجمالي لبنك السلام	6,68	9,44	7,74	3,86	4,13
نقدية وشبه نقدية لدى بنك الجزائر	22,57	20,06	48,40	67,70	63,80
حجم الاحتياطي الإجمالي للبنوك الخاصة (1)	150,30	187,46	98,67	38,44	39,22
حجم الاحتياطي الإجمالي للبنوك العمومية (2)	941,97	1.089,30	546,70	211,26	251,40
Σ الاحتياطي الإجمالي للقطاع المصرفي (2)+(1)	1.092,27	1.276,76	645,37	249,70	290,62
متوسط الاحتياطي الإجمالي المستهدف من طرف بنك الجزائر	918	1.171	648	223	241

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير البنك المركزي، بنك السلام للفترة 2018-2022.

بهدف المحافظة على صلاية القطاع المصرفي، قام بنك الجزائر خلال سنة 2018 و 2019 باستخدام أداة الاحتياطي الإجمالي بنسب متزايدة، ملزما بذلك البنوك العاملة لتشكيل احتياطي إجباري بهدف حماية المودعين وكبح توسعها في منح الائتمان، حيث بلغ أكبر قيمة له 1.276,76 م.د. سنة 2019، متجاوزا بذلك أهداف بنك الجزائر.

بداية من سنة 2020 أخذت نسبة الاحتياطي الإجمالي منحنى متناقص، حيث حدد بنك الجزائر نسبة الاحتياطي الإجمالي عند 2 %، فبلغ حجم الاحتياطي الإجمالي للقطاع المصرفي نهاية 2022 أدنى قيمة له بـ 290,62 م.د، وهو ما أدى إلى زيادة سيولة البنوك وتعزيز رأس مالها.

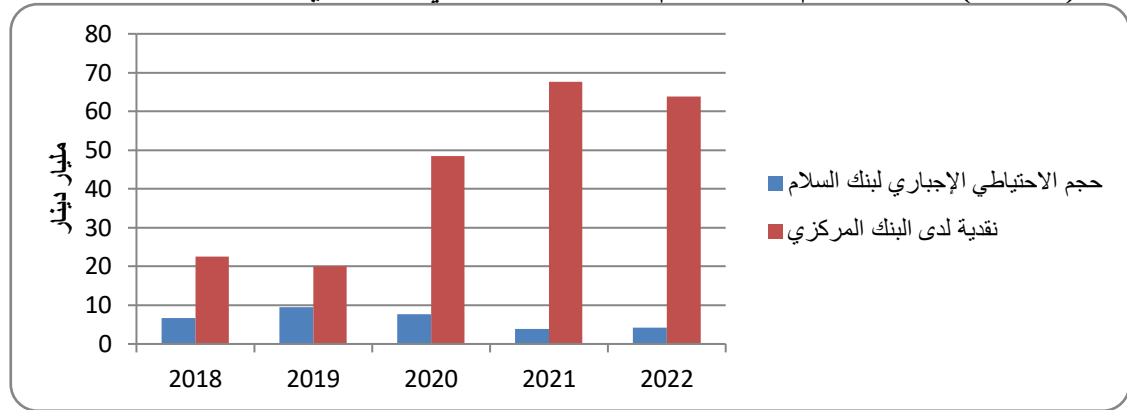
- سجل حجم الاحتياطي الإجمالي لبنك السلام المودع لدى بنك الجزائر إلى مجموع الاحتياطي الإجمالي للبنوك الخاصة خلال كامل فترة الدراسة وبشكل متتالي النسب التالية: 4,44 %، 5,04 %، 84,7 %، ليستقر عند 10,04 % و 10,53 سنتي 2021 و 2022 على التوالي، وهذا يدل على مدى التزام بنك السلام بالنسب التي يفرضها بنك الجزائر لتشكيل الاحتياطي القانوني.

- من خلال الجدولين (01-04) و (04-04) نجد أن حساب بنك السلام لدى بنك الجزائر (نقدية لدى البنك المركزي) خلال كامل فترة الدراسة يتجاوز المبالغ المشكلة للاحتياطي الإجمالي.

بالرغم من أن معظم الودائع لديه هي ودائع استثمارية (سندات استثمار، ودائع لأجل..) إلا أن نسبة كبيرة منها تدخل في تشكيل الاحتياطي القانوني الإجمالي، فهي تمثل مبالغ معطلة تؤثر سلبا في نشاطه التمويلي والاستثماري، باعتبار طبيعة الودائع في البنك الإسلامي تشكل في أغلبها أموال مضاربة تتحمل نتائج استثمارها ولا يضمنها البنك.

يمكن من خلال معطيات الجدولين (01-04) و (04-04) القول بأن الحساب الجاري لبنك السلام لدى بنك الجزائر مكنه من تغطية الاحتياطات الإجمالية خلال كامل الفترة، وهو ما نلاحظه من خلال الشكل التالي:

شكل (03-04): مدى التزام بنك السلام بتشكيل الاحتياطي الإجمالي 2022-2018.



المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على معطيات الجدولين (01-04) و(04-04).

جدول (05-04) : حجم النشاط التمويلي للبنوك الخاصة والعمومية للفترة 2022-2018.

مليار دينار

2022	2021	2020	2019	2018	قروض مقدمة للقطاع العام والخاص
1.458,5	1.423,6	1.308,1	1.309,9	1.338,0	- البنوك الخاصة
8.653,9	8.368,5	9.872,1	9.545,8	8.636,1	- البنوك العمومية
10.112,3	9.792,1	11.180,2	10.855,7	9.974,1	مجموع القروض المقدمة
14,42	14,54	11,70	12,07	13,41	حصة البنوك الخاصة %
85,58	85,46	88,30	87,93	86,59	حصة البنوك العمومية %

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير البنك المركزي، بنك السلام للفترة 2022-2018.

يوضح الجدول (05-04) أن معظم البنوك العاملة سواء الخاصة أو العمومية تعتمد في نشاطها التمويلي على تقديم القروض، لمختلف الفئات من مؤسسات عمومية، خاصة وأفراد، وتطبق عليها معدلات فائدة تختلف حسب طبيعة ووجهة القرض، وتستند البنوك في تحديد هذه المعدلات إلى المعدل التوجيهي لبنك الجزائر وكذا معدلات الإقراض وإعادة الخصم في حالة لجوئها إلى هذا الأخير من أجل إعادة تمويلها، والتي يمكن إعطاء صورة عنها من خلال الجدول التالي:

جدول (06-04) : تطور أهم المعدلات في السوق النقدي خلال الفترة 2022-2018.

2022	2021	2020	2019	2018	السنة
3,00	3,00	3,00	3,50	3,50	معدل الفائدة التوجيهي لبنك الجزائر %
5,00	5,00	5,00	5,00	5,00	معدل الإقراض بالهامش %
3,75	3,75	3,75	3,75	3,75	سعر إعادة الخصم %
0,50	0,50	0,50	0,50	0,50	مكافأة الاحتياطي الإلزامي %
4,5	4,5	4,5	4,5	4,5	معدل عقوبة عدم تشكيل الاحتياطي %

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر للفترة 2022-2018.

يعبر المعدل التوجيهي عن معدل الفائدة المطبق من طرف بنك الجزائر كأساس في عمليات الإقراض وإعادة التمويل، حيث يتم وفقه تحديد معدلات الإقراض وإعادة الخصم لتمويل القطاع المصرفي، وبالنسبة لبنك السلام فإن معدل الفائدة هو الربا المحرم شرعا لذلك لا يمكن التعامل وفقه، مما

يحرم البنك الإسلامي من اللجوء إلى بنك الجزائر كملجأ أخير للإقراض أو إلى السوق المفتوحة في حالة الحاجة إلى السيولة.

جدول (07-04) : حجم النشاط التمويلي في بنك السلام خلال الفترة 2018-2022.

مليار دينار

نشاط التمويل	2018	2019	2020	2021	2022
- تمويل مؤسسات خاصة	63,984	78,799	89,019	143,568	161,562
- تمويل مؤسسات عمومية	0,009	0,014	0,009	0,003	-
- تمويل الأفراد	13,835	19,772	16,450	14,522	18,630
مجموع التمويل المقدم من بنك السلام (*)	77,828	98,585	105,478	158,093	180,192

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات وتقارير بنك السلام للفترة 2018-2022. يقدم بنك السلام مجموعة متوازنة ومتنوعة من صيغ التمويل المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، حسب الحاجة التمويلية لأصحاب المشاريع من مؤسسات خاصة وعمومية بالإضافة إلى تلبية حاجات الأفراد من التمويلات العقارية والاستهلاكية، وبالرغم من اختلاف طرق التمويل لديه عنها لدى البنوك العمومية والخاصة، إلا أننا نجد بنك السلام يغطي نسبة فاقت 12% من حجم التمويلات المقدمة من البنوك الخاصة سنة 2022، وهو يمثل في نفس الوقت نسبة تفوق بقليل 2% من قيمة التمويلات المقدمة من طرف البنوك العمومية التي تسيطر على النشاط المصرفي.

جدول (08-04) : تطور مؤشرات السيولة لبنك السلام والبنوك العاملة بالساحة المصرفية الجزائرية 2018-2022

نسب السيولة %	2018	2019	2020	2021	2022
البنوك الخاصة	الأصول السائلة\إجمالي الأصول	28,52	27,31	30,27	36,29
	ق.الأجل	52,61	52,45	59,46	68,90
البنوك العمومية	الأصول السائلة\إجمالي الأصول	18,43	14,21	10,30	35,95
	ق.الأجل	46,30	42,24	31,44	110,16
القطاع المصرفي	الأصول السائلة\إجمالي الأصول	19,84	15,97	13,07	35,98
	ق.الأجل	47,45	44,23	37,06	102,06
بنك السلام	الأصول السائلة\إجمالي الأصول	82,32	73,42	82,06	87,12
	ق.الأجل	102,65	99,90	107,25	103,39
	نسبة السيولة القانونية	32,75	26,58	40,22	38,26
	نقد لدى بنك الجزائر\إجمالي الودائع	26,42	19,33	36,30	34,11

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير البنك المركزي، وبنك السلام للفترة 2018-2022.

- تعكس أرقام الجدول (04-08) الزيادة المعتبرة للأصول السائلة للقطاع المصرفي الجزائري، التي سجلت أعلى نسبة لها إلى الخصوم قصيرة الأجل خلال سنتي 2021 و2022 على التوالي، بـ 102,06 % و108,53 %، بعد تسجيلها لأدنى مستوى لها بـ 37,06 % سنة 2020، ما يوضح تمتع القطاع المصرفي بدرجة عالية من السيولة.

- حسب التعليم رقم 11/07 المتعلقة بمعاملي السيولة للبنوك والمؤسسات المالية، والتي تهدف إلى بيان كيفية تطبيق أحكام المادتين 3 و4 من النظام رقم 11-04 المؤرخ في 24 ماي 2011 الصادر عن بنك الجزائر والمتعلق بتحديد، قياس، تسيير ورقابة خطر السيولة، وفق الحصص والعناصر التي تدخل في حساب بسط ومقام المعامل الأدنى للسيولة، فإن مستوى السيولة طويلة الأجل بالنسبة لبنك السلام بلغ في سنة 2022 أكبر قيمة له 89,40 %، مما أعطى أريحية كبيرة للبنك لانخفاض خطر السيولة لديه في المدى الطويل، وكذلك بالنسبة للسيولة قصيرة الأجل لديه فقد بقي مستواها مرتفعاً خلال كامل الفترة المدروسة، حيث شهدت نسبة الأصول السائلة لديه إلى إجمالي خصومه القصيرة الأجل أكبر قيمة لها بـ 115,80 % نهاية سنة 2022، علماً أن أدنى مستوى لها كان سنة 2019 بـ 99,90 %، وهي بذلك تفوق المستويات المطلوبة حسب القواعد الاحترازية والرقابية لبنك الجزائر، غير أن هذه الوضعية قد تؤثر سلباً على مستوى الربحية لدى البنك.

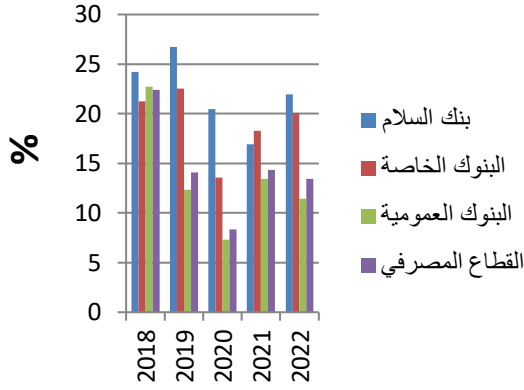
- بخصوص نسبة السيولة القانونية، سجل بنك السلام معدلات تراوحت بين 26,58 % كأدنى معدل سنة 2019 وأعلى معدل بلغ 40,22 % سنة 2020 وهي المستويات المطلوبة والتي يجب أن تتراوح بين 25 و40 %.

جدول (04-09) : مؤشرات المردودية لبنك السلام والبنوك العاملة بالساحة المصرفية الجزائرية للفترة 2018-2022

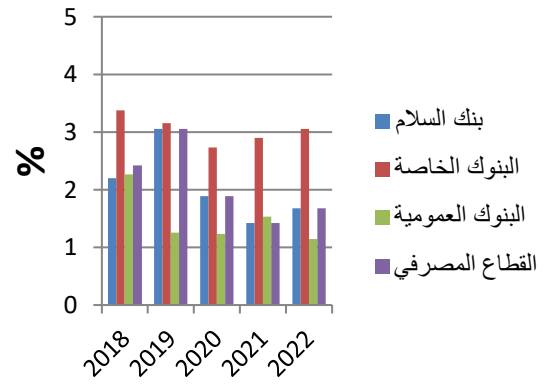
نسب المردودية %	2018	2019	2020	2021	2022
البنوك الخاصة	21,22	22,51	13,59	18,29	20,11
	3,38	3,16	2,73	2,90	3,06
البنوك العمومية	22,72	12,31	7,34	13,47	11,47
	2,27	1,26	1,23	1,53	1,14
القطاع المصرفي	22,41	14,08	8,31	14,35	13,47
	2,42	1,51	1,43	1,72	1,38
بنك السلام	24,18	26,71	20,46	16,95	21,97
	2,20	3,06	1,89	1,42	1,68

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير البنك المركزي، وبنك السلام للفترة 2018-2022. نلاحظ من الجدول (04-09) ارتفاع نسب مردودية كل من رأس المال وأصول بنك السلام مقارنة بنسب مردودية رأس المال والأصول في البنوك الخاصة والعمومية، كما أن هذه النسب عند مقارنتها مع نسب مردودية رأس المال والأصول في القطاع المصرفي نجدها جد معتبرة، والشكلين (04-04) و(04-05) يوضحان ذلك.

شكل (04-05) : مردودية رأس مال بنك السلام في هيكل القطاع المصرفي 2018-2022



شكل (04-04) : مردودية أصول بنك السلام في هيكل القطاع المصرفي 2018-2022



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الجدولين (01-04) و(04-04).

المحور الخامس: النتائج والمقترحات؛

• النتائج

خلصت الدراسة إلى مايلي:

- 1- يوجد تقارب كبير بين الأدوات والأساليب التي يستخدمها البنك المركزي، سواء في تنفيذ وإدارة السياسة النقدية أو في إطار وظيفته الرقابية والإشرافية على نشاط البنوك العاملة ضمن الجهاز المصرفي.
- 2- بالرغم من النتائج الجيدة التي حققها بنك السلام خلال كامل فترة الدراسة، فإن إدخال الودائع الاستثمارية (سندات استثمار) والودائع لأجل في حساب الاحتياطي القانوني الإجمالي، يُبقي جزءا منها معطلا (محظور شرعي)، فيتأثر النشاط التمويلي والاستثماري للبنك سلبا، حيث سيضطر إلى توزيع أرباح على أصحاب تلك الحسابات، والسبب في ذلك هو عدم فهم طبيعة الودائع في البنك الإسلامي والتي تشكل في أغلبها أموال مضاربة.
- 4- يمكن للبنوك بصفة عامة التوسع في إنشاء النقود انطلاقا من حسابات الودائع تحت الطلب لديها، لكن هذه الحسابات تمثل جزءا بسيطا لدى بنك السلام مقارنة بإجمالي الودائع تحت الطلب في القطاع المصرفي، لذلك فإن قدرته على إنشاء النقود تكون منخفضة جدا.
- 5- يعتمد البنك المركزي على المعدل التوجيهي كمعدل فائدة لعمليات الإقراض وعمليات السوق المفتوحة وكذا يحدد وفقه معدل إعادة خصم الأوراق المالية والتجارية مقابل لتمويل البنوك، وباعتبار هذه المعدلات أسعار فائدة ربوية مخالفة لأحكام المعاملات في البنوك الإسلامية، فليس بإمكان بنك السلام الجزائر اللجوء إلى بنك الجزائر كملجأ أخير للإقراض أو إلى السوق المفتوحة في حالة الحاجة إلى السيولة.
- 6- بالرغم من صدور النظام (رقم 20-02)، إلا أن الدراسة توصلت إلى أن النشاط التمويلي في بنك السلام لا يزال يتأثر سلبا بمختلف الأدوات والأساليب الرقابية الكمية والنوعية التي يعتمدها البنك المركزي (بنك الجزائر) وفق سعر الفائدة كوسيلة محورية لرقابة النشاط المصرفي.
- 9- حقق بنك السلام خلال السنوات التي اهتمت بها الدراسة وضعيات جد متوازنة بين سيولته وربحيته، وذلك من خلال التطورات الإيجابية لمختلف المؤشرات التي عنت بكل من السيولة والمردودية.
- 10- يتمتع بنك السلام بفائض في السيولة، لذلك لا يلجأ إلى بنك الجزائر كملجأ أخير لتمويله ولا إلى السوق النقدي بين البنوك، ومن الصعب جدا تقديم تنبؤات بمدى تأثير نشاطه في حالة نقص السيولة لديه.

المقترحات

بناءً على النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة وبهدف الوصول إلى إيجاد علاقة رقابية توافقية بين البنك المركزي والبنوك الإسلامية نقترح الآتي:

1- على الدول التي تعتمد نظام مصرفي تقليدي، أن تعمل على وضع قوانين خاصة لتأسيس بنوك إسلامية، تسمح بممارسة النشاط المصرفي في إطار مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، تلبي احتياجات المجتمعات الإسلامية.

2- في إطار نظام مصرفي مزدوج يجب العمل على إيجاد بيئة مصرفية تراعي طبيعة العمل المصرفي الإسلامي، تعفي فيه البنوك الإسلامية من الالتزام ببعض الأدوات والأساليب الرقابية، التي تؤثر سلباً في نشاطها الاستثماري.

3- العمل على تطوير أدوات رقابية كمية وكيفية وأخرى مباشرة، تحقق أهداف البنك المركزي كسلطة نقدية ورقابية مسئولة عن حماية الجهاز المصرفي، حقوق المساهمين والمودعين، وتنفيذ السياسة النقدية، وتراعي في نفس الوقت المصالح العامة والخاصة التي تهدف إليها البنوك الإسلامية في إطار مقاصد الشريعة الإسلامية.

قائمة المراجع :

1. عوف الكفراوي، الرقابة المالية في الإسلام، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1983.
2. صلاح الدين محمد أمين الإمام، وصادق راشد الشمري تفعيل أنظمة الرقابة المصرفية وتطويرها وفق المعايير الدولية لنظام "CRAFTE"، مجلة الإدارة الاقتصادية، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 90، 2011.
3. عائشة الشرقاوي المالقي، البنوك الإسلامية، التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق، ط1، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 2000.
4. إبراهيم الكراسنة، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، منشورات صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي، 2010.
5. صلاح الدين حسن السيسي، الرقابة على أعمال البنوك ومنظمات الأعمال، تقييم أداء البنوك والمخاطر المصرفية الالكترونية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2010.
6. عبد الحليم عمار غربي، قياس وتوزيع الأرباح في البنوك الإسلامية، مجموعة دار أبي الفداء العالمية للنشر والتوزيع والترجمة، حماه، سوريا، 2013.
7. حمزة الحاج شوارد، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل نظم الرقابة النقدية التقليدية، عماد الدين للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.
8. دي كوك، الصيرفة المركزية، ترجمة عبد الواحد المخزومي، ط1، دار الطليعة، بيروت، 1987.
9. جمال بن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوطني، دراسة مقارنة، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2008.
10. محمد كمال الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1997.
11. محمد أحمد صقر وبثينة محمد علي المحتسب، تكييف الدور الرقابي للبنوك المركزية للتعامل مع البنوك الإسلامية، مجلة دراسات، العلوم الإدارية، المجلد 40، العدد 2، جامعة العلوم الإسلامية، الأردن، 2013.
12. زياد سليم رمضان، محفوز جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل للنشر، عمان، ط3، 2003.
13. أسامة محمد الفولي، مجدي محمود شهاب، مبادئ النقود والبنوك، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 1999.
14. شهاب سعيد العززي، إدارة البنوك الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2012.

15. سليمان ناصر، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل المتغيرات الدولية الحديثة مع دراسة تطبيقية حول علاقة بنك البركة الجزائري ببنك الجزائر، مكتبة الريام، الجزائر، 2006.
16. الغريب ناصر، أصول المصرفية الإسلامية وقضايا التشغيل، دار أبوللو للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط 1، 1997.
17. حسن ثابت فرحان، محمد طاهر خليفة، الرقابة المصرفية على البنوك الإسلامية، مجلة الدراسات الاجتماعية، جامعة العلوم والتكنولوجيا، صنعاء، العدد 3، 1997.
18. إسماعيل إبراهيم الطراد، سالم رحومة الحوتي، التشريعات والإجراءات التي تنظم العلاقة بين المصارف الإسلامية والبنك المركزي، دراسة مقارنة بين الأردن وليبيا، مقدمة للمؤتمر الثاني للخدمات المالية الإسلامية، طرابلس، 27-28/04/2010.
19. لطف محمد عبد الله السرحي، تطوير علاقة البنوك الإسلامية بالبنك المركزي في اليمن، بحث مقدم إلى مؤتمر "دور المؤسسات المصرفية الإسلامية في الاستثمار والتنمية"، الشارقة، 2002.
20. محمد محمود المكاوي، البنوك الإسلامية ومآزق بازل من منظور المطلوبات والاستيفاء مقررات بازل I II III، دار الفكر والقانون، المنصورة، 2011.
21. سمير الشاهد، المصارف الإسلامية ومتطلبات بازل II وإدارة مخاطر التشغيل، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 299، أكتوبر، 2005.
22. جمال أنور محمد حنفي، دور البنوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية: دراسة تطبيقية على السودان، تعليق على رسالة ماجستير، مجلة المال والاقتصاد، عدد 6، ديسمبر 1988.
23. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 73 الصادر في 09 ديسمبر 2018م.
- حياة نجار (2013/2014)، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل، دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف.

